

Distr.: General
16 September 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من نداءاتنا المتكررة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لردع إسرائيل عن سلوكها الإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني، فإن عدم بذل جهود جادة لمسائلة السلطة القائمة بالاحتلال وكبح جماحها لم يؤد إلا إلى جعل شعبنا أكثر عرضة لهُمجية هذا الاحتلال غير القانوني.

ويؤسفني لذلك أن أجد نفسي مضطراً مرة أخرى لأن أسترعي انتباهكم إلى إزهاق الأرواح البريئة على يد هذا الاحتلال العدواني ولأوجه نداء عاجلاً آخر باسم الشعب الفلسطيني وقيادته من أجل أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية مسؤولة لوقف عمليات القتل العمد والإصابات التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

ولأسبوع الثالث والسبعين من مسيرة العودة الكبرى، لا يزال المدنيون الفلسطينيون في قطاع غزة المحاصر، نساء ورجالاً وأطفالاً، يمارسون حقوقهم الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات في سياق الاحتجاجات السلمية التي ما فتئت تنظم في إطار مقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي ولاضطهاد شعبنا وتجريده من ممتلكاته. ولأسبوع الثالث والسبعين على التوالي، لا يزال المتظاهرون الفلسطينيون يتعرضون للهجمات ولأعمال القتل والتشويه على يد السلطة القائمة بالاحتلال، التي ما فتئت بذلك تقيم البرهان على استهانتها بأرواح الفلسطينيين.

فقد أدت الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الجمعة على المتظاهرين المدنيين الفلسطينيين العزل إلى مقتل طفلين فلسطينيين وإصابة أكثر من ٨٠ من المدنيين الفلسطينيين. أما الصبيان اللذان قُتلا فهما خالد أبو بكر الربيعي، البالغ من العمر ١٤ عاماً، وعلي سامي الأشقر، البالغ من العمر ١٧ عاماً.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفي الجملة، شهدت الاحتجاجات منذ اندلاعها في آذار/مارس ٢٠١٨ مقتل أكثر من ٣١٠ فلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية وجرح ما يقرب من ٣٤ ٠٠٠ آخرين، منهم ٨ ٠٠٠ فلسطيني أصيبوا بالذخيرة الحية مما جعل العديد منهم يصابون بإعاقات دائمة وجروح سيظلون يعانون من آثارها مدى الحياة. وهذا الهجوم الأخير على السكان المدنيين الفلسطينيين إنما يعزز الإحساس العميق باليأس والغضب لدى السكان الذين يرحلون تحت نير هذا الاحتلال الإسرائيلي الوحشي.

ولا يمكن التغافل عن أن كل ذلك يجري في ظل أكثر من ٥٢ عاما من الاحتلال الأجنبي والقمع الوحشي اللذين تمارسهما إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والعقاب الجماعي الذي تفرضهم عليهم وامتدتها لإنسانيتهم وإهانتهم بشكل مستمر، وهو وضع يزداد وقعه حدة بسبب الحصار الجوي والبري والبحري الخانق وغير القانوني واللاإنساني الذي تضربه على قطاع غزة. ومن المعروف جيدا أن مسيرة العودة الكبرى هي مبادرة قام بها شباب غزة للمطالبة بوقف هذا الحصار الإسرائيلي القاسي الذي يتواصل لمدة ١٢ عاما والذي حرّمهم من جميع حقوقهم ومن أي إحساس بالحياة الطبيعية، وللمناداة بحق الفلسطينيين في العودة إلى الأراضي والمنازل التي طردت منها أسرهم طردا همجيا من قبل إسرائيل في نكبة عام ١٩٤٨.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يبقى صامتا في وجه هذا الوضع غير القانوني والظالم. وأمام إمعان إسرائيل في قتل المدنيين الفلسطينيين وتشويههم بطريقة متعمدة وغاشمة، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني، فإننا ننادي مرة أخرى بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على سبيل الاستعجال. وفي ظل استمرار معاناة شعبنا من حنق هذا الاحتلال بجميع أشكاله - بما في ذلك معاناة آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، القابعين في الأسر في سجون السلطة القائمة بالاحتلال ومراكز الاحتجاز التابعة لها، حيث توفي فلسطيني آخر، هو بسام السايح، بسبب الإهمال الطبي - واستمرار تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ تدابير لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال، فإنها لم تزد إلا أكثر جرأة في إفلاتها من العقاب.

ولن ينقل الاستمرار في الصمت لشعبنا إلا رسالة مؤسفة بأن أرواح أبنائه لا قيمة لها وبأنها لا تستحق وقت المجتمع الدولي، ولا تستحق الحماية. ونحن ندعو بدلا من ذلك إلى توجيه رسالة قوية بأن حماية أرواح جميع المدنيين تشكل أولوية في جميع الظروف، وأنما في الواقع جزء صميم من المحافظة على آفاق السلام العادل والتعايش وتعزيزها.

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يطالب بامتنال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وجميع القرارات ذات الصلة، ومن ضمنها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب عليه أن يطالب بوضع حد لجميع الانتهاكات، بما في ذلك قتل المدنيين وجرحهم، ويجب أن يكون مستعدا للعمل بجدية ومسؤولية على مساءلتها إذا واجه الأذراء المستمر وعدم الامتنال. ولقد آن الأوان لوقف التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون. فليس هناك بلد فوق القانون، بما في ذلك إسرائيل.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٣ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى

٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ (A/ES-10/825-S/2019/649)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة
